ثـــــار

شهادات مزورة للبيع

عابد خزندار

■ ويمكن الحصول على الشهادات المزورة من هنا، وليس من الضروري أن يتجشم الراغب في الحصول على هذه الشهادة مشقة السفر إلى دول مثل جمهوريات آسيا الوسطى أو منغوليا، أو حتى مصر القريبة من بلدنا، إذ توجد وقريباً من الجامعة مكاتب متخصصة في بيع الشهادات، وقد سبق أن كتبتُ عن هذا الوضع كما كتب عنه غيري من كتاب الأعمدة، وقد أغلقت وزارة التعليم العالي ١٠٠ مكتب للشهادات الوهمية، بعد فترة انتعاش لهذه المكاتب حصلت خلالها، كما تقول احدى الصحف، على ٥٠٠ مليون ريال بطرق غير مشروعة، هذا ويتراوح سعر الشهادات حسب درجتها ماجستير أو دكتوراه بين ١٠ و٣٠ ألف ريال، وهذه المكاتب تقوم في العادة بكتابة الرسالة للطالب، وأنا أعرف شخصياً أحد الأساتذة وهو من مصر الشقيقة، وقد قام بكتابة عدة رسالات، وقد طالعت واحدة منها وهي لا تستحق أية شهادة ولكن أعضاء اللجنة الممتحنة، وهم من جنسية كاتب الرسالة يغضون الطرف عن الأخطاء، ويفوز الطالب في النهاية بدرجة امتياز، وبالطبع يحرص الخريجون على ألا يعملوا في الجامعة لكيلا ينكشف أمرهم، وفي وظائف الحكومة مندوحة للجميع، أما كيف نقضي على هذه الظاهرة فهذا من أصعب الأمور، وإن كان عرض صاحب الرسالة على لجنة للقبول قبل تعيينه قد يكشف عن تزويره.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522
تبدأ بالرمز (230) ثم الرسالة

من يعارض لغة أبي متعب ؟

فارس بن حزام

■ لا أعلم أسباب التباين بين خطاب الملك، وبين خطاب الموظفين التنفيذيين تجاه رؤية الإصلاح في السعودية.

أبو متعب يتحدث بشفافية، ويقر بوجود القصور في أعمال مؤسسات الدولة، وينذر الوزراء علناً، لإبراء ذمته أمام الله ومن ثم أمام الشعب، ومع ذلك نقرأ تصريحات لمسؤولين تسعى إلى التجميل المستمر، ولا تتماشى مع خطاب الرجل الأول في البلاد.

آخر ما لفتني حديثُ هيئة حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. إذ أدرج القرارات التنموية الأخيرة ضمن مشروع الإصلاح في البلاد، فاستعرض في التجمع الدولي تفاصيل القرارات، التي هي في أصلها التفصيلي، تعتبر ملحقاً لما أقره مجلس الوزراء قبل شهرين ونصف الشهر لموازنة العام الميلادي الحالي.

فالمشروعات السابقة ومصروفات موارد الدولة أضيف إليها ما أقر أخيراً. ولم تذكر في مقدمة القرارات الـ ١٣ أنها إصلاحية، بل جاءت بلغة مباشرة وشفافة، حضرت في جميعها أن ما تم إقراره يأتي "من منطلق المسؤولية الملقاة" على عاتق من أصدرها، تجاه أبناء وبنات الوطن، و"استشعاراً لهذا الدور الذي يفرض علينا توفير أسباب الحياة الكريمة لأبنائنا وبناتنا من المواطنين وتخفيفاً للأعباء عليهم بما يحفظ للإنسان حقه في العيش الكريم". بالمعنى المباشر الذي قصده أبو متعب، أنه إيمان بالواجب، وليس غير ذلك.

هذا أنموذج حي وحديث، وربما من قرأ تصريحات المسؤولين يكتشف أنهم يغردون خارج سرب ولي الأمر، فحتى كلمة الهيئة أمام الجمع العالمي، ترمي على المجتمع مسؤولية الإصلاحات، التي ينشدها الملك ويسعى إلى تطبيقها، بالقول إنها "تسير بحسب متطلبات وحاجات المجتمع السعودي"، رغم أن أحاديث ولي الأمر الصحافية وتعليقاته السريعة في الملتقيات العامة بعيدة جداً عما قاله مسؤول حقوق الإنسان وممثل البلاد في المحفل الدولي، وأيضاً بعيدة عن تصريحات المسؤولين، التي أغرقت وسائل الإعلام في الأيام الأخيرة.

كل ما نحتاجه هو أن نجد من يخاطب الجمهور بلغة أبي متعب. لغة مباشرة وشفافة وصريحة. تقر بالأخطاء وتعترف بالقصور، وتوضح نقاط الضعف، ليبدأ العلاج، فالتصحيح؛ لأن جمهور اليوم يختلف عن جمهور الأمس. جمهور اليوم يقرأ ويتابع ويعتني بالتفاصيل ويميز بين لغة وأخرى. فلا يرتضي أن يخاطبه مسؤول تنفيذي بلغة بعيدة عن لغة ولي أمر البلاد، الذي عينه، والذي أقر قرارات رأى واستشعر فيها مسؤولياته تجاه الوطن وأبنائه..

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522
تبدأ بالرمز (372) ثم الرسالة

التفكير بصوت مسمـــوع

د.عبد الله بن موسى الطاير

التظاهر الإلكتروني.

■ البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية حول التظاهر والتجمعات وما أوضحته بأن تلك المظاهر الاحتجاجية ممنوعة نظاماً، وتعد غريبة ودخيلة على مجتمعنا يتطلب وقفات وطنية مخلصة خصوصاً من الذين يعتزون بوطنهم ولا يخجلون من مواطنتهم.

لا نجزم بأن مجتمعنا بعيد عن التأثر بأحداث جسام تمر بها البلدان العربية، ومن الطبيعي أن يكون هناك فئة من المغرر بهم أو المقلدين الذين ينظرون للأمور من خلال زوايا ضيقة وساذجة وغير مسؤولة، ولذلك تجدهم يهبون مع كل صائح، ويبكون مع كل نائح حيث تحولت الثورات إلى أيديولوجيا تصب في آذان الناس حمما من الحماس، وتحيل نية التمرد إلى ثقافة تغذي نزعات النكران، وتؤجج نيران الفتن.

وإذا كنا نجزم بأن مجتمعنا ليس محصناً ضد التأثر بما يجري من حولنا، فإننا لابد وأن نكون على قناعة بأن في بلدنا الكثير مما نخاف عليه، وأن إثارة الفوضى ليست سبيلا للإصلاح، كما أن الاضطرابات لم تكن يوما وسيلة للبناء التنموي.

صانع القرار في بلادنا على تواصل شعبي ونخبوي مع فعاليات المجتمع، يضرب الملك، وولي عهده، وسمو النائب الثاني المثل الأوضح من خلال المجالس المفتوحة، كما يمارس التلقي اليومي لهموم الناس الوزراء وأمراء المناطق مما يفتح قنوات فاعلة للتعبير عن المطالب، وقلوباً واعية لاستيعاب الرأي المخالف ومن ثم العمل على تحويله إلى قرارات تصب في مصلحة الوطن ككل.

صحيح أن الكثير منا يتمنى قرارات تخدمه شخصياً وتنهي معاناته، ولكن صانع القرار ينظر للصورة بشكل أكثر شمولية ولديه من الإمكانات ما يساعد على دراسة التفاعلات والآثار الجانبية لأي قرار يصدر.

ليس من شك أن هناك قصورا يعتري الأداء في أي مكان في العالم، لكنني على يقين بأن الأمور تصلح في وقتها، ولا يمكن أن تبرز إلى العلن مشكلات تلحق الضرر بالصالح العام دون أن يكون لها ردود فعل على أعلى المستويات في الدولة.

ولو أن كل مواطن تفاعل بشكل إيجابي مع معاناته اليومية مع الإدارات الحكومية والخدمات وأبلغ عنها من بيده إصلاح الخلل لحلت كثير من مشكلاتنا، ولو أن كلاً منا عمل على إصلاح محيطه العملي بدلاً من اجترار الشكوى لتحسن الأداء الحكومي بشكل لافت للنظر ..

البعض يجيد تشخيص المشكلات وإيجاد شماعات لها، وينصب مشانق لمحاسبة الآخرين، لكنه في واقع الأمر لا ينظر إلى ما قدمت يداه، وما إذا كان ضرباً من التقصير أم لا. والبعض يضيّع ساعات من عمله في تهويل معاناته في إدارة حكومية ما ولا يشعر بما يسببه بهذا الوقت الضائع من أضرار للمراجعين والمستفيدين من وظيفته.

التظاهر الإلكتروني يعد في أيامنا هذه أشد خطورة من طرق الاحتجاج التقليدية ويعصف بسمعة أجهزة الدولة ويجري بشكل منظم وممنهج عبر المواقع والصحف الإلكترونية بهدف زعزعة الثقة بمؤسسات الدولة، وقد يظهر للبعض أنه تصرف عفوي منطلق من الحرص على الإصلاح ومحاربة الفساد إلى درجة أنك لا تجد تعليقا منصفا عندما تكون وزارة أو مؤسسة حكومية طرفاً في قضية مثارة للمناقشة، لكنه في الواقع عمل منظم يستخدم أبناء الوطن لضرب الأمن الوطني، ويسهم كثير منا في تعظيم أثره دون قصد بينما يستغله المتربصون ببلدنا لتحقيق أهداف سياسية على حساب وحدتنا وأمننا ومنجزاتنا.

الوضوح في رفض التظاهر وبحزم تأكيد مهم من الأجهزة الأمنية، ولكن تأليب الرأي العام إلكترونياً واختلاق القصص لإثارة مشاعر الناس ضد الدولة يجب أن يكون جرما يعاقب عليه النظام خصوصا في أوقات المحن والفتن.

لست ضد حرية التعبير بل أطالب بالمزيد منها، ولكن من يدفع بشعارات محاربة الفساد إلى الدرجة التي يصبح الفساد فيها سمة معممة على مؤسسات الدولة يثير فضولنا في معرفة من يدير هذا التظاهر في الخفاء، وماهي أهدافه، ولمصلحة من؟

حفظ الله بلادنا ووفق قيادتها ومواطنيها للسير بها نحو بر الأمان في عالم مضطرب من حولنا..

بل الاستبداد الديني أولاً

د. عيسى الغيث

الوظيفة الإسلامية ليست لحماية الأعراض دون غيرها، وإنما كذلك لحماية النفس والمال والعقل وقبل ذلك الدين بثوابته وضوابط متغيراته، بلا تغيير للثوابت، ولا تثبيت للمتغيرات، ولذا فالغلو في ضرورة من هذه الخمس لا يجوز على حساب بقية الضرورات الأخرى.

■ الاستبداد بكل أنواعه مرفوض من الناحية الفطرية قبل العقلية والنقلية، ولكن هناك سلم للأولويات في مقاومته، ومن غير المقبول أن نرى المستبدين المزايدين على الناس بأعز ما يملكونه وهو الدين، فيحرمون ما أباح الله ويلزمون الناس به، والويل والثبور وعظائم الأمور لو خالفهم أحد!، فهل ننتظر من هؤلاء غير المزيد من الاستبداد؟ وعليهم أن يبدؤوا أولاً بكف استعبادهم للناس واحتكارهم للحق قبل أن يكونوا مؤهلين للحديث فضلاً عن المطالبة بمكافحة الاستبداد بأنواع هي أقل أهمية.

لأننا لاحظنا بأنه بعد الثورات الشعبية قد تكاثرت الكتابات والخطابات عن "الاستبداد السياسي"، ولكن إذا كان هناك استبداد سياسي في الكثير من الدول وظلم للشعوب فيجب ألا ينسينا هذا وجود "الاستبداد الديني" في بعض الدول تجاه الأفراد والمؤسسات، بل قد يكون هذا الاستبداد في بعض صوره أخطر من الاستبداد السياسي، لكون الاستبداد الديني من البعض غير المعتدل هو الذي يقف في طريق الكثير من الحقوق الوطنية والمدنية والشخصية بزعم أنها حرام ومنكر، ودون مراعاة للآراء الفقهية الأخرى التي من حقها أن تظهر في الساحة وتقدم خطابها وتدلل عليه، وتناقش خطاب الآخر الذي يدعو بل يمارس المصادرة للحقوق الفكرية والمدنية، لأننا لاحظنا خلال الفترة الماضية بأن الواحد منا يمكنه الحديث عن الشأن السياسي والحقوقي وبشكل شفاف وبدون أي مصادرة من قبل السياسي، في حين أن من يمارس هذا الحديث عن الشأن الديني يجد من يهاجمه ويصادر حقه في الرأي والاجتهاد، بل وحتى في النقد والمناقشة، وفي بعض الأحيان قد تستخدم الوظائف الدينية الرسمية فضلاً عن ألقابها الشرعية للاستبداد الديني تجاه المختلفين معها، فكم رأينا فيما مضى من عقود من آراء مخالفة للسائد حينئذ وقد تم الهجوم عليها بلا وجه حق، ثم تغيرت الاجتهادات بعد ذلك حيث ما كان حراماً يصبح حلالاً، وما كان واجباً يمسي مستحباً!.

وإذا نظرنا بعين الموضوعية إلى كثير من المطالبات الشعبية بحقوقها المدنية والوطنية لوجدنا أن الاستبداد الديني هو العائق، في حين أن السياسي لا يمانع في هذه الحقوق بل يبادر فيما بين وقت وآخر لإعطاء الناس حقوقهم، ثم تقوم قائمة بعض التيار الديني بالمقاومة والممانعة والهجوم على السياسي والاجتماعي، مما جعل حتى السياسي يشكو من هذا الاستبداد الديني فضلاً عن المواطنين، ولا أعني هنا هيمنة الدين على شؤون الحياة فهذه فريضة شرعية وعبادة دينية ولا يمكن لأي أحد أن يجادل فيها فالشريعة الإسلامية خط أحمر لا يسمح بتجاوزه، ولكن الذي نعنيه بهذا الاستبداد الديني هو استبداد الغلو الديني والغوغائية الحزبية والشغب الشبابي ضد الحقوق المدنية للناس، وإذا استمررنا بالمكابرة على هذه الحقيقة فربما يأتي يوم - لا قدر الله - بحيث ترى بعض الناس يصدرون آراء سيئة تجاه الدين نفسه وليس تجاه المتدينين المتشددين، وما بروز الليبرالية "المحلية" اليوم في "بعض" جوانبها إلا كرد فعل على الكبت الديني والاستبداد باسم الشريعة السمحة، ولابد أن ندرك بأن التشدد في جهة اليمين سوف ينفر الناس إلى جهة اليسار، ولكل فعل ردة فعل، وإذا لم نبادر بتغيير خطابنا وممارستنا نحو الوسطية والاعتدال والتسامح، والتيسير بدلاً من التعسير، والتبشير بدلاً من التنفير، فسيكون في المستقبل القريب ما لا تحمد عقباه، وحينئذ يتحمل هؤلاء الغلاة المناكفون إثمه إلى يوم القيامة.

وقد عالج الإمام الشاطبي هذه المعضلة بقوله: "المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور؛ فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى درجة الانحلال، والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة؛ فمقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط؛ فإذا خرج عن ذلك في المستفتين، خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان من خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين...؛ فإن الخروج إلى الأطراف خارج عن العدل، ولا تقوم به مصلحة الخلق، أما طرف التشديد فإنه مهلكة وأما طرف الانحلال فكذلك أيضاً؛ لأن المستفتي إذا ذهب به مذهب العنت والحرج بغّض إليه الدين وأدى إلى الانقطاع عن سلوك طريق الآخرة، وهو مشاهد، وأما إذا ذهب به مذهب الانحلال كان مظنة للمشي على الهوى والشهوة، والشرع إنما جاء بالنهي عن الهوى، واتباع الهوى مهلك، والأدلة كثيرة".

ولذا قال الله تعالى: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله)، لأن الله يريد بهم الخير في الدارين وهؤلاء حرموهم حقهم الشرعي، والناس قد ألفوا بأن يسمعوا الكلام عن الاستبداد في مسائل الحكم والسياسة حتى ربما تبادر إلى الذهن بأن الاستبداد مقتصر عليهما، في حين أن الحديث عن الاستبداد الديني نادر، مع أنه لا فرق بين أن يقوم السياسي بـ (منع) الحقوق بلا حق، وبين أن يقوم الديني بـ (تحريم) الحقوق بلا حق، بل إن الاستبداد الديني أشد خطورة من الاستبداد السياسي، لأن الاستبداد السياسي يخص الشأن الدنيوي في حين أن الاستبداد الديني - المسكوت عنه - يشمل الشأنين الدنيوي والأخروي، ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المستبدون.

ولذا فالإسلام أكبر من الحركات، والمسلمون أكثر من الحركيين، ولكن يشق على النفس حينما ترى أحداً من العاملين في الحقل الإسلامي سواء أكان حزبيًا أم مستقلاً أم رسميًا أم تقليديًا، وقد تم توظيفه بعلم أو بجهل لتحقيق أجندات ليست هي الوظيفة الأصيلة بطهرها ونقائها وسموها.

وكم تأملتُ قوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)، فالذي يغالط نفسه بالانقلاب على وظيفته بتوظيفه ضد سموها يكون قد جمع في فعله بين ترْك التعاون على البر والتقوى، وبين التعاون على الإثم والعدوان، فلم يدرأ المفسدة ولم يجلب المصلحة، بل درأ المصلحة وجلب المفسدة، وهو يحسب أنه يحسن صنعا!.

وكم وقفتُ عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، فهذا ترك وليس فعلاً، أي هو سالب وليس موجباً، بمعنى الاكتفاء بعدم الاعتداء القولي والفعلي، وهو أقل ما يمكن تحقيقه، بعد أن تجاوز مرحلة ترك الواجب المفترض في الأداء الموجب، كقوله عليه الصلاة والسلام: (انصر أخاك ظالماً أو مظلومًا)، فلا هم الذين نصروه، ولا هم الذين تركوه، وإنما شاركوا في مظلمته، وبزعم التقرب إلى الله!.

فالوظيفة الإسلامية ليست لحماية الأعراض دون غيرها، وإنما كذلك لحماية النفس والمال والعقل وقبل ذلك الدين بثوابته وضوابط متغيراته، بلا تغيير للثوابت، ولا تثبيت للمتغيرات، ولذا فالغلو في ضرورة من هذه الخمس لا يجوز على حساب بقية الضرورات الأخرى، ناهيك عن عدم الاتزان فيها، بحيث ينظر لمنكرات الأعراض الصغيرة وتُترك الكبيرة، ويستحضر الحادثة وتُترك السابقة، ويبحث عنها بين الأقشة وتترك المعلنة، سواء من باب أن كثرة الإمساس أفقدت الإحساس، أو بمسيرة القطيع التي هولت القليل وتعامت عن الكثير.

فهذه الدنيا فانية، وكل واحد منا سينتقل إلى الرفيق الأعلى، وسيخرج من دنياه بكفن أبيض كما دخل إليها بمهد أبيض، ولكن ما بين الرحم واللحد تكمن التأملات، فهل وضعنا في خزائننا ما نفرح به يوم أن نلقاه، فلن يدفن معنا مال ولا جاه، ولا رائد ولا مريد، ولن تنفعنا إلا صحائف أعمالنا، فهلا راجعنا ضمائرنا ونقيناها من الأدران؟ وما عند الله خير وأبقى في الدنيا والآخرى.

حديث الثلاثاء:

حتى لا تذبل قيمنا ..كرامة الإنسان.. هل هناك اليوم ألزم من الدعوة إلى حفظها؟

محمد بن أحمد الرشيد

كرامة الإنسان الحياتية والعملية هي التزامه قبل كل شيء بأسس القيم العليا، ومن الخطأ أن يظن بعض الناس أن كرامة الإنسان تعني التزمُّت والتكبُّر والتسلط، والانفعال لأقل شيء

■ الإنسان هو أكرم شيء في هذا الوجود، وهو مكرّم عند الله ابتداء من آدم عليه السلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والقرآن الكريم يشير إلى كرامة الإنسان ويؤكدها، ويخصه بها بقوله تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا).

لقد كرم الله الإنسان لذات إنسانيته من غير اعتبار آخر من دين، أو لون، أو لغة، أو قومية، فالناس جميعاً متساوون كأسنان المشط، أولاد أب واحد وأم واحدة (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء).

فلا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود، ولا لثري على فقير. فالكرامة للجميع (ولقد كرمنا بني آدم) وإنما يتفاضل الناس ويكون بعضهم أكثر كرامة عند الله من بعض بما يقدم للناس من خير، أو يدفع عنهم من شر، (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) أي أعظمكم كرامة.

*****

والإنسان مكَّرم عند الله لأنه من روح الله، ومن تكريم الله للإنسان أنه أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم (فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين).

ولقد خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وسخر له كل ما في السموات وما في الأرض، وهذا يعني أن الإنسان أكرم على الله من الأرض وما عليها من غيره؛ ومن أجل تكريم الإنسان وقف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لجنازة يهودي عندما مرت أمامه وعندما قال له أحد الصحابة إنها جنازة يهودي يا رسول الله قال: أو ليست نفساً خلقها الله..

ومن أجل عظيم قيمة ورفعة كرامة الإنسان عند الله قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار)، وقال - صلى الله عليه وسلم - «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم»، كما قرر ذلك القرآن الكريم (من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً)، وهنا أطلق الله المراد بالنفس دون أن يحدد دين صاحبها أو لونه أو جنسيته.

*****

وإذا كان الله قد خلق الإنسان في أحسنٍ تقويم، وكرّمه بصفته إنساناً لا بصفته حيواناً أو أيِ شيء آخر، وجعله وحده خليفة في أرضه معمراً للكون. فإن الإنسان إذا انحرف عن سنن الحق، وتنكر لخالقه، واتبع سبيل الغواية عند ذلك يسقط إلى أسفل سافلين، وينحط تحت درجة الدواب (إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون)، ومثل الذي كفر. واتبع الشيطان رغم كثرة نعم الله عليه (فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث) وسُخط الله وقع على الذين اعتدوا على حدوده، ومن أشد الاعتداء على حدوده ما نراه اليوم من أفعال الطغاة الذين صاروا أشد ضراوة من الوحوش الكاسرة بغية التسلط والقهر لغيرهم من مواطنيهم.

*****

ومن أظهر صور احترام الإسلام لكرامة الإنسان، وجعل الحجة والبرهان والإقناع سبيل الايمان أنْ ترك للإنسان حرية الاختيار (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).

*****

كرامة الإنسان الحياتية والعملية هي التزامه قبل كل شيء بأسس القيم العليا، ومن الخطأ أن يظن بعض الناس أن كرامة الإنسان تعني التزمُّت والتكبُّر والتسلط، والانفعال لأقل شيء، ورفض تجاوز أحد في عمل أو كلام معه، ويصرخ ويقول (كرامتي).

*****

أقول له: إن كرامتك تتحقق بالتزامك بالقيم الإيمانية، والأخلاق السامية، بها تكون قد أديت حق كرامتك عند الله، وبها تنال كرامتك عند الناس.

الكرامة هي الصدق المطلق.. فلا كرامة عند الله أو عند الناس للكذاب الأفاق (فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم).

كرامتك لا في زهوك الخادع، ولا في غرورك الجاهل إنما الكرامة هي التواضع مع الناس جميعاً، وحسن التعامل معهم.

كرامتك عند الله وعند الناس تكون حين توفي بالعهد، ولا تتنصل من ذلك (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا)، ولا كرامة لخائن؛ لأن من أعظم سمات الكرامة واحترام الناس الأمانة في كل التعاملات (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون).

(يتبع)